نشرة صندوق النقد الدولي

سماسرة في بورصة مدينة ساو باولو البرازيلية: صندوق النقد الدولي سيجري تقييما للاستقرار المالي في القطاعات المالية الكبيرة في ٢٠١٢ (الصورة: Sebastiao Moreira/EPA)

برنامج تقييم القطاع المالي

الصندوق يجري مراجعة لأوضاع القطاعات المالية الكبيرة في ٢٠١٢

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٣ يناير ٢٠١٢

- سيكون التركيز على القطاعات المالية الكبيرة المترابطة بين بلدان مجموعة العشرين
- سيتم تحليل الأوضاع في فرنسا وإسبانيا واليابان والبرازيل وأستراليا
- سيجري تقييم الأدوات المستخدمة في إدارة السيولة والأزمات

شيء واحد تعلمته جميع البلدان من الأزمة الأخيرة، وهو أن مشكلات النظام المالي يمكن أن تؤدي إلى عواقب جسيمة على صحة الاقتصاد.

عزز الصندوق **رقابته** على النظم المالية في البلدان الأعضاء في أعقاب الأزمة المالية. فمنذ عام ١٩٩٩، قام بمراقبة القطاعات المالية للبلدان على أساس طوعي من خلال عملية مراجعة مشتركة مع البنك الدولي تُسَمَّى "**برنامج تقييم القطاع المالي**."

وفي تحرك لمواجهة الأزمة العالمية، اتفق المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر ٢٠١٠ على إجراء فحص مالي إلزامي كل خمس سنوات يغطي **أكبر ٢٥ قطاعا ماليا**.

وسيكون ٢٠١٢ عاما مشحونا بالنسبة للصندوق، حيث يعتزم تقييم الصحة المالية لعدد يبلغ ١٨ بلدا ــ من فرنسا وإسبانيا إلى الأرجنتين وأرمينيا ــ حتى يرصد أي مشكلة محتملة في الأفق، على أن يُصدر بعد ذلك تقريرا مفصلا يتضمن توصيات للبلد المعني حول كيفية تعزيز استقراره المالي.

ووسط آفاق الاقتصاد العالمي القاتمة، سيتركز اهتمام الصندوق على المخاطر المحتملة في القطاعات المالية الكبيرة المترابطة، بما فيها بعض بلدان مجموعة العشرين مثل أستراليا والبرازيل واليابان (راجع الإطار).

البلدان التي يعتزم الصندوق تقييمها عام ٢٠١٢:
تونس
فرنسا
أرمينيا
إسبانيا
البرازيل
اليابان
ماليزيا
جزر البهاما
أستراليا
كولومبيا
سلوفينيا
سري لانكا
أذربيجان
كوسوفو
بلجيكا
الأرجنتين
أوروغواي
الإمارات العربية المتحدة

وفي هذا الصدد قال السيد ديميتري ديميكاس الذي يشغل منصب مدير مساعد في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية المسؤولة عن إدارة **البرنامج** في الصندوق: "لقد وافقت البلدان صاحبة أكبر حصص في الصندوق على اجتياز عملية رقابية أوسع نطاقا على أساس منتظم وإلزامي، ودليل ذلك هو برنامج تقييم القطاع المالي."

الاستقرار المالي هو الهدف

الهدف من "**برنامج تقييم القطاع المالي**" الذي ينفذه الصندوق هو تقييم ثلاثة عناصر أساسية في جميع البلدان: سلامة أوضاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما يتضمنه ذلك من إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط؛ وجودة الرقابة على البنوك والتأمين والأسواق المالية؛ وقدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات وشبكات الأمان المالي على التحرك الفعال في مواجهة الأزمات.

وليست هناك صيغة تصلح للجميع في هذه التقييمات، ومن ثم يحدد الصندوق موضع التركيز في كل من هذه المجالات حسب ظروف كل بلد على حدة، ويأخذ في الاعتبار مصادر الخطر المحتملة بالنسبة لكل منها.

والهدف من ذلك هو تقييم الأطر المعتمدة لمنع وإدارة الأزمات في هذه البلدان، بغية دعم الاستقرار المالي على المستويين الوطني والعالمي.

ورغم أن التركيز سيكون على البلدان الكبيرة، لا سيما التي تقضي سياسة الصندوق الجديدة بإجراء تقييمات لأوضاعها، فإن هناك تحديات خاصة تنفرد بها البلدان الأصغر التي يخطط الصندوق لزيارتها في عام ٢٠١٢.

ونظرا لاتساع نطاق أنشطة البنوك العالمية، ينظر الصندوق بدقة في ترتيبات التعاون الرقابي عبر الحدود. وفي البلدان التي تعتبر البنوك ذات الملكية الأجنبية فيها مؤثرة على النظام المالي، يتعين أن تمتلك الجهة الرقابية في البلد المضيف أدوات رقابية كافية وأن تحتفظ بعلاقات تواصل جيدة مع الأجهزة التنظيمية المشرفة على البنوك الأم.

توصيات محددة قابلة للتنفيذ

تقدم التقييمات المالية التي يجريها الصندوق توصيات محددة وقابلة للتنفيذ حول كيفية الحد من المخاطر وتحسين الرقابة وتقوية إدارة الأزمات في البلدان المعنية. ويحتوي كل تقرير على جدول يشمل أهم التوصيات، ويصنفها حسب درجة الأولوية والإطار الزمني للتنفيذ.

وللبلدان حرية تنفيذ هذه التوصيات أو عدم تنفيذها، لكن الصندوق يتولى متابعة ومراقبة التنفيذ.

وفي هذا السياق، قال السيد ديميكاس إن التقييمات اللاحقة تشير إلى التنفيذ الكلي أو الجزئي لحوالي ٦٠% من التوصيات التي يقدمها الصندوق من خلال "**برنامج تقييم القطاع المالي**".

أساليب جديدة لمواجهة المخاطر الجديدة

تعلم الصندوق عددا من الدروس من الأزمة التي بدأت في عام ٢٠٠٨، وتَوسَّع في تقييماته للمخاطر لكي تشمل نطاقا أوسع من العناصر المعرضة لمخاطر محتملة في القطاع المالي. وقد استُحْدِثت أدوات جديدة لقياس مدى تحمل الضغوط بالنظر إلى كفاية رأس المال ومخاطر السيولة، كما تُطَبَّق اختبارات تحمل الضغوط حاليا على المؤسسات المالية غير المصرفية، ويجري العمل على تصميم نماذج يمكن تطبيقها باتساق في جميع التقييمات التي تتم في سياق البرنامج.

ويوجه الصندوق تركيزا أكبر أيضا إلى كيفية تأثير المشكلات التي يتعرض لها أحد البلدان على البلدان الأخرى، وإلى الروابط التي تصل بين المؤسسات المالية. ويعمل الصندوق، إلى جانب مؤسسات أخرى، على وضع ما يُعرف باسم النماذج الشبكية لمحاولة فهم كيفية تأثير الأحداث التي تقع في مؤسسة مالية أو سوق أو بلد ما على المؤسسات المالية أو الأسواق أو البلدان الأخرى.

وفي هذا الخصوص قال السيد ديميكاس إن "تقييم احتمالية التداعيات الإقليمية والعالمية أصبح الآن موضع تركيز أكبر في تقييماتنا."

تحت المجهر

عقب انهيار بنك ليمان براذرز الاستثماري في عام ٢٠٠٨، أصبحت ترتيبات إدارة الأزمات تحت المجهر أيضا، إلى جانب كيفية استعداد البلدان لمواجهة ما قد يحدث من أزمات.

وقد مرت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات القطاعات المالية الكبيرة بتجربة مهمة أثناء الأزمة حيث واجهت صدمة عنيفة في أسواق التمويل، وهي تجربة تتضمن دروسا مفيدة للبلدان الأخرى ويستخدمها الصندوق حاليا في تقييماته.

وتحدد التقييمات المالية التي يجريها الصندوق الثغرات القائمة ويقدم المشورة للبلدان حول كيفية معالجتها. ولا توجد في الغالب أدوات قانونية محددة، ومن ثم يتعين النص عليها في التشريعات المحلية.

ومن الضروري أن تكون جميع أجهزة الرقابة المالية والتنظيم المالي قادرة على التعاون عند ظهور المشكلات.

وفي هذا الصدد يقول السيد ديميكاس إن "البلدان في حاجة إلى بروتوكول للتعاون، وتبادل البيانات والمعلومات، وكذلك إلى استراتيجية تعمل وفقا لها حال وقوع الأزمات، وهناك جزء مهم في تقييماتنا يهدف إلى التأكد من توافر العناصر الضرورية لدى الحكومات."